

PROVISIONAL

A/42/PV.40
26 October 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي [٢٢]
- (أ) تقرير الأمين العام
- (ب) مشروع قرار

- التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية [٢٣]
- (أ) تقرير الأمين العام
- (ب) مشروع قرار

- انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية [١٥]
- (أ) انتخابات خمسة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن ملزمة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ،
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64237/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥البند ٢٢ من جدول الأعمالالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي(أ) تقرير الأمين العام (A/42/388 و Add.1)(ب) مشروع قرار (A/42/L.4)الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الكويت

لعرض مشروع القرار A/42/L.4 .

السيد أبو الحسن (الكويت) : سيدي الرئيس ، عندما افتتح صاحب السمو

الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ، أمير دولة الكويت ، مؤتمر القمة الخامس لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد على أرض الكويت في كانون الثاني/يناير من هذا العام ، خاطب إخوانه ملوك ورؤساء الأمة الإسلامية قائلاً "إن لكل منظمة مجالها الذي تعمل فيه ، وإن مجال هذه المنظمة هو العالم الإسلامي على امتداده ، وهدفها العمل لخير المسلمين ومالحهم كإخوة لا يفرق بينهم لون أو إقليم أو عنصر . وإن في وضوح اختصاصات المنظمات وتعاونها دون تداخلها عوناً على قيام كل منها بمسؤولياتها" .

تؤمن منظمة المؤتمر الإسلامي إيماناً عميقاً بأهمية وجدوى التعاون بينها وبين الأمم المتحدة ، ولذلك يشرفني أن أقدم نيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مشروع القرار رقم A/42/L.4 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي" .

إن نص مشروع القرار ، الذي جاء مشابها لقرارات الدورات الماضية ، يشير إلى المشاركة الفعالة من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي في أعمال الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، وإلى مواصلة التعاون بين المنظمتين في سعيهما المشترك لإيجاد حلول للمشاكل العالمية مثل المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح ، وتقرير المصير ، وإنهاء الاستعمار ، وحقوق الإنسان الأساسية ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وبموجب النص تشجع الجمعية العامة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة توسيع تعاونها مع منظمة المؤتمر الإسلامي ، خصوصا عن طريق التفاوض على اتفاقات التعاون ، وتدعوها إلى مضاعفة الاتصالات والاجتماعات بين مراكز التنسيق فيما يتعلق بالتعاون في مجالات الاهتمام ذات الأولوية بالنسبة للأمم المتحدة والمنظمة المؤتمر الإسلامي .

كما ترحو الجمعية العامة من الأمين العام تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمتين لخدمة المصالح المشتركة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام في سبيل تعزيز التعاون بين المنظمتين وعن أملها في أن يواصل تدعيم آليات التعاون بينهما .

يستمد المؤتمر الإسلامي مبادئه من رسالة الإسلام ، هذا الدين الخالد . فقد قامت المنظمة على أساس مبادئ السلام والتكافل والتسامح والمساواة والعدالة التي يفرضها ديننا الحنيف . ويؤكد ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي على التزام أعضائها بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . وجميع أعضاء المؤتمر هم أعضاء أيضا في الأمم المتحدة ، لذلك يكون من الطبيعي أن تعمل المنظمتان في تعاون وثيق من أجل النهوض بالمثل والمبادئ والأهداف المشتركة بينهما .

ولقد أثبتت التجارب خلال السنوات الماضية أن مجال التعاون بين المنظمتين واسع ورحب ، وأن الفائدة عمّت عليهما معا . لذلك فإنني في الوقت الذي أدعو فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منح كامل تأييدهم لمشروع القرار هذا ، لأؤكد لهم أن الإنسانية في سعيها إلى السلام والأمن والرفاه الاقتصادي لتنتطلق من مفاهيم مشتركة

منها تعدد بينها اللون والعقيدة والنهج الاجتماعي . وبالتالي تصبح مسؤوليتنا نحن أعضاء الأمم المتحدة لإنجاح أعمال المنظمات الأخرى ، من واقع تأييد كل خطط تعاون بعضها مع بعض .

إن عالم اليوم يعيش في وسط مصالح مشتركة ، ولقد أصبحت المنظمات الإقليمية والدولية هي البوتقة التي تنصهر داخلها تلك المصالح وتتخذ شكلها المالح للتطبيق . وفي الختام أدعوك لمنح كامل تأييدكم لمشروع القرار المعروض أمامكم الآن ، وأملنا هو أن يتم اعتماده بالإجماع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٦٩ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ .

السيد أنساي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم أمام الجمعية العامة بشأن بند يتسم بأهمية خاصة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ، ألا وهو التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

واسمح لي يا سيادة الرئيس أن أبدأ بتوجيه أحر تهاني إليكم على انتخابكم بالإجماع لهذا المنصب الرفيع . فهو تكريم لبلدكم ولخبرتكم الواسعة ولقدرتكم ولارتباطكم الطويل بالأمم المتحدة .

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق للسيد همايون رشيد جودري ، الذي أظهر في اضطلاع النموذجي بدوره بوصفه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين قدرة عظيمة وحكمة عميقة .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للإسهام الكبير الذي ما برح يقدمه السيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام لإضفاء الفاعلية والسلامة على أداء هذه الهيئة العالمية . لقد ظفر بعرفان واحترام المجتمع الدولي لموقفه الإنساني من المشاكل العالمية ولغهمه العميق لها .

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأقدم أحر تهانينا للسيد جوزيف فرنر ريد على توليه منصبه الجديد ، منصب وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة .

إن أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي قد حددوا بوضوح منذ البداية دور منظماتنا ضمن الإطار العام لميثاق الأمم المتحدة . فميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي يؤكد على تصميم الدول الأعضاء فيها على الإسهام الفعال في إثراء البشرية وفي تحقيق التقدم والحرية والعدل في جميع أنحاء العالم عن طريق تعزيز السلم والأمن العالميين .

هذا هو المنظور الذي ترى من خلاله منظمة المؤتمر الإسلامي علاقاتها مع الأمم المتحدة . فقد أنشئت منظمة المؤتمر الإسلامي ووضع ميثاقها استنادا إلى المبادئ النبيلة ، مبادئ السلم والوثام والتسامح والاخوة والمساواة بين البشر جميعا ، وهي المبادئ التي دعا إليها الإسلام . وتؤكد ديباجة ميثاقنا على التزام أعضائنا بميثاق الأمم المتحدة . ومن ثم فإن المنظمة قد حددت لنفسها منذ إنشائها مهمة رئيسية تتمثل في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ، وسعت إلى الاضطلاع بدور إيجابي في صون السلم والأمن الدوليين . وتتطابق أفكار أعضاء المنظمة ، وجميعهم أعضاء أيضا في الأمم المتحدة ، مع أفكار الأغلبية العظمى لأعضاء الأمم المتحدة بشأن القضايا الدولية الهامة .

لقد اتخذت منظمة المؤتمر الإسلامي منذ إنشائها قرارات وأصدرت إعلانات كثيرة ، سواء على مستوى القمة أو على مستوى اجتماع وزراء الخارجية ، تتناول القضايا التي تواجه العالم الإسلامي وكذلك التطورات العالمية الهامة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان ونزع السلاح وتصفية الاستعمار والمسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية ، وخاصة إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد قائم على العدل والإنصاف . وتُكمل جهود منظماتنا في هذا الصدد الجهود العالمية للأمم المتحدة .

وأود أن أتناول بإيجاز هذه القضايا . فيما يتعلق بقضية فلسطين والحالة المتفجرة في الشرق الأوسط ، تؤيد منظمة المؤتمر الإسلامي بصورة كاملة نضال الشعب

اللسطيني من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف . ونحن نرى أن إسرائيل يجب أن تنسحب من جميع الأراضي العربية واللسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف ، ونحن ملتزمون بدعم الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة في فلسطين . وقد أيدت منظمة المؤتمر الإسلامي تأييدا كاملا خطة فاس للسلام التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي في ١٩٨٢ . كما أيدت بصورة كاملة الدعوة إلى العقد المبكر لمؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة تشترك فيه على قدم المساواة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والحقوقي الوحيد للشعب الفلسطيني .

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تؤيد تأييدا راسخا شعب جنوب افريقيا الاسود وشعب ناميبيا في نضالهما العادل والمشروع ضد سياسة الفصل العنصري البغيضة التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا . وهي تدين احتلال نظام بريتوريا غير المشروع لناميبيا ، وتطالب بالتنفيذ الفوري للقرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، اللذين يشكلان الاساس الوحيد المقبول لحصول ناميبيا على الاستقلال .

وتتخذ منظمة المؤتمر الإسلامي أيضا موقفا مبدئيا بشأن الحالة في أفغانستان مماثلا للموقف المتخذ من جانب الامم المتحدة . ونحن نؤيد محادثات الجوار من خلال وساطة الممثل الشخصي للأمين العام ، من أجل إيجاد حل سياسي عادل وشامل للحالة في أفغانستان .

تواصل منظمة المؤتمر الإسلامي السعي جاهدة دون توقف ، من خلال أمانتها ولجنة السلام الإسلامية ، لحل الصراع بين إيران والعراق . وهي تعبر عن تأييدها الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) . وفي مجالات أخرى ، تشجع منظمة المؤتمر الإسلامي وتؤيد تمام التأييد اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالمصلة بين نزع السلاح والتنمية . وسنؤيد بحماس أية خطوة إيجابية صوب نزع السلاح الكامل .

لقد اتخذت منظمة المؤتمر الإسلامي أيضا عددا من القرارات الخاصة بالقضايا الاقتصادية الدولية ، وكذلك بشأن تطوير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان الإسلامية . ومع ذلك ، فإننا نشعر بقلق شديد إزاء حالة الركود التي أصابت مفاوضات الشمال والجنوب .

ومنذ عام ١٩٧٥ ، عندما منحت الامم المتحدة منظمة المؤتمر الإسلامي مركز المراقب ، يحظى التعاون بين المنظميتين بقوة دفع هامة ، وقد تطور التعاون البناء مع الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الامم المتحدة مثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية

والزراعة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والهيئات المعنية بالتعاون الفني للتنمية .

إن تقرير الأمين العام الشامل الوارد في الوثيقة A/42/388 والصادر في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، والإضافة المضافة إليه في الوثيقة A/42/388/Add.1 يصفان بالتفصيل مجموعة الأنشطة التي تقوم بها المنظمتان للنهوض بعلاقتها وتعزيزها .

في هذا السياق ، يجب ملاحظة أن ممثلاً للأمين العام يشارك دائماً في الاجتماعات السنوية لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية . كما يحضر الأمين العام للأمم المتحدة مؤتمرات القمة الإسلامية التي تعقد كل ثلاث سنوات وأصبح من تقاليد منظمنا أيضاً أن تعقد اجتماعاً في بداية الدورة السنوية للجمعية العامة في نيويورك ، لتنسيق وجهات نظرها بشأن القضايا المعروضة على الجمعية العامة ، وهي القضايا التي تعد ذات أهمية خاصة للعالم الإسلامي . وفي هذا العام عقد الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في أول تشرين الأول/أكتوبر ، بمشاركة الأمين العام . وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أتوجه بالشكر إلى الأمين العام ، خاصة لإسهامه الشخصي في تعزيز التعاون بين المنظمتين الشقيقتين .

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في الوثيقة A/42/L.4 ، الذي عرضه الممثل الدائم للكويت يومه ممثلاً للرئيس الحالي للمؤتمر الإسلامي وأعضائه ، يبين التصميم الراسخ لمنظمتينا على التعاون في شتى المجالات التي ذكرتها أنفسنا وإنني على ثقة من أن هذا المشروع سيحظى بالموافقة الإجماعية من قبل أعضاء الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تشتر الجمعية العامة الآن في

البت في مشروع القرار A/42/L.4 . وفي هذا السياق ، أود أن أحيط الأعضاء علماً أن الأمين العام لا يتوقع أي آثار مالية لتنفيذ مشروع القرار هذا .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على اعتماد مشروع القرار

A/42/L.4 ؟

اعتمد مشروع القرار A/42/L.4 (القرار ٤/٤٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : بذلك نكون قد اختتمنا نظرنا في

البند ٢٢ من جدول الأعمال .

البند ٢٢ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

(١) تقرير الأمين العام (A/42/394 و Add.1)

(ب) مشروع قرار (A/42/L.5)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل الجماهيرية

العربية الليبية ، ليعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.5 .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : السيد الرئيس ،

يطيب لي أن أعرض على أعضاء الجمعية العامة الموقرة مشروع القرار الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية . ويسعدني أن أعرض هذا المشروع بمفاتي رئيسا للمجموعة العربية خلال هذا الشهر ، نيابة عن الدول العربية التي تبنت مشروع القرار المعروض أمامكم .

من المعروف أن عناصر مشروع القرار ليست جديدة من حيث مضمونها وأهدافها ، وهي تتوخى في روحها ومضمونها ، في الأساس بل في المقام الأول ، استمرار التعاون القائم بين المنظمتين ، وتعكس عناصر المشروع رغبة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وجميعها أعضاء في الأمم المتحدة في تعزيز وتقوية أواصر وعرى هذا التعاون مع هيئة الأمم المتحدة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، على نحو يخدم ويؤازر أهداف ومقاصد الأمم المتحدة وأحكام ميثاقها ، وخصوصا التأكيد على حرص الدول العربية على المساهمة البناءة والدؤوبة في كل المساعي الدولية الهادفة إلى حفظ السلام والأمن الدوليين ، وتلك الرامية إلى صون حقوق الإنسان والدفاع عنها ،

ونبذ ومناهضة العنصرية والتمييز العنصري بجميع أشكاله واقتلاع جذور الاستعمار وتصفيته في أرجاء العالم كافة .

في ضوء ما تقدم ، وباستعراض الفقرات الواردة في ديباجة مشروع القرار ، يتضح جليا الأهمية التي توليها الدول العربية لمختلف أوجه التعاون القائم بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، وبوجه خاص تعزيز هذه الروابط ، بما يؤدي إلى إيجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ، جوهر هذا النزاع . وتنص الفقرة التاسعة من منطوق مشروع القرار على القيام باتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع مشترك خلال العام القادم ، من أجل استعراض وتقييم التقدم المحرز في هذا التعاون خلال السنوات الخمس الماضية ، بهدف تطوير أبعاده ومجال التعاون في المستقبل .

(السيد التريكي ، الجماهيرية
العربية الليبية)

وفي هذا الصدد ، يسعدنا أن نعرب عن تقديرنا لبرنامج الأمم المتحدة
الانمائي ، لتعاونه مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بنية إقامة
ندوة اقليمية تُعنى بتنمية الموارد البشرية في الوطن العربي في أواخر تشرين
الثاني/نوفمبر من هذا العام في الكويت .

وتصبو الدول العربية في ذات الوقت الى أن يشرع الامينان العامان للمنظمتين
باجراء المشاورات ، واتخاذ الترتيبات اللازمة والفعالة التي من شأنها أن تسفر عن
وضع مسودة اتفاق تعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

وإنني أناشد من خلالكم سيادة الرئيس ، وباسم الدول العربية ، أناشد أعضاء
الجمعية العامة التصويت لصالح مشروع القرار A/42/L.5 ، الذي يدعو للمضي قدما في
التعاون بين المنظمتين من خلال احترام المبادئ والمقاصد والاهداف النبيلة السامية
التي تتطلبون الى تحقيقها جميعا ، لتأمين إقامة عالم جديد يسوده الحق والعدل
والسلم والتعاون بين جميع دول وشعوب المعمورة بأسرها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : عملا بقرار الجمعية العامة

٤٧٧ (د - ٥) ، المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، أعطي الكلمة للمراقب
الدائم لجامعة الدول العربية .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) : سيدي الرئيس ، أتقدم اليكم

بالنيابة عن جامعة الدول العربية بالتعاني برئاسة الجمعية العامة في دورتها
الثانية والاربعين ، هذا بالإضافة الى كونه تعبيراً عن احترام وتقدير المجتمع الدولي
لحكمكم ، فهو أيضا تعبير عن المكانة التي تتمتع بها جمهورية ألمانيا الديمقراطية
دوليا . كما يسعدني أن أعبر عن امتناننا للعلاقات الوثيقة التي تربط بين بلدكم
الصديق والدول العربية ، لما لـألمانيا الديمقراطية من مواقف متميزة في دعم القضايا
المصرية للأمم العربية . كما أنني أود أن أعبر عن تقديرنا لرئيس الدورة السابقة
لادارته المتميزة لأعمال الدورة . وفي هذه المناسبة أود أن أهني السيد السفير جوزيف
ريد على منصبه الجديد ، ونتمنى له دوام التوفيق ، كما كان ناجحا في جميع المناصب
التي تبوأها .

إن جامعة الدول العربية تقدر الجهود والاهتمام الذي عبّر عنه في تقرير الأمين العام حول هذا البند الوارد في الوثيقة رقم A/42/394 و Add.1 . واقتناعاً من جامعة الدول العربية بأن مسيرة التعاون يجب أن تستمر وأن توسع بين المنظميتين ، لتشمل مختلف المجالات والقطاعات ، فإننا نرجو أن تُؤخذ الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع مشترك في عام ١٩٨٨ بين الامانتين العامتين للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والوكالات المتخصصة التابعة لهما ، بهدف تقييم التعاون في السنوات الخمس الماضية وتعزيزه في المستقبل ، وذلك لوضع أسس اتفاق تعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

لقد درجت جامعة الدول العربية على أن تبلغ أولويات همومها واهتماماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية الى الامانة العامة للأمم المتحدة ولجميع المسؤولين فيها . ولقد وجدنا تجاوباً واضحاً في تفهم هذه الأمور فيما نواصل التعاون في نطاق الاتصالات المتبادلة ، وعلى جانب كبير من التنسيق ، حتى يؤدي هذا الجهد المشترك الى مزيد من التكامل والانجاز خدمة للسلام والعدل في المنطقة .

نحن في جامعة الدول العربية ، معينا ولانزال نسعى من أجل احلال السلام في منطقة الشرق الاوسط ، عن طريق دعوتنا وتأييدنا لعقد مؤتمر دولي للسلام بإشراف الأمم المتحدة ، وذلك انسجاماً مع قرارات القمة العربية المنعقدة في فاس عام ١٩٨٢ وتطبيقاً لها ، حيث عبّرت الدول العربية عن التزامها بخيار السلام واقتناعها بأن الأمم المتحدة هي الاطار والجهاز والآلية التي من خلالها يمكن لخيار السلام أن يسفر عن النتائج التي تساهم في ترسيخ السلام العادل وتأمينه ، لا في منطقة الشرق الاوسط فحسب ، بل في العالم بأسره .

وكوننا نعمل من خلال الأمم المتحدة لانجاز خيار السلام فإننا نعتقد بأن المواقف المزعومة في طريق المؤتمر لابد من ازالتها . وانطلاقاً من هذا ، نشير الى أهمية قيام الأمم المتحدة بدور تكريس النشاط الاعلامي والسياسي فيما يتعلق باجراء تقدم ملموس من أجل انعقاد هذا المؤتمر ، الذي أومت الجمعية العامة للأمم المتحدة

في دورات متتالية بضرورة انعقاده كمحفل دولي يهتم بتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي ، على أساس شامل وعادل ودائم ، وبما يضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه . ومن هنا يبرز دور الأمم المتحدة وأهميته ، لأن هذا يقوي احتمالات اقناع الرأي العام العالمي ، وبالأخص الرأي العام الأمريكي ، بجوانب المبادرة الدولية ، وضرورة الاسراع بعقد هذا المؤتمر الدولي .

إننا نود أن نشير إلى أن كل تأخير في انعقاد هذا المؤتمر يترتب عليه أبعاد سلبية لرؤية الرأي العام العالمي للأمم المتحدة ، ودورها في تسوية المنازعات الدولية ، بل والتقليل من مصداقيتها . لذلك فإننا نعتقد أن الوقت قد حان للعمل على عقد المؤتمر الدولي للسلام على أسس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة .

ومن هذا المنظور ، يتبين لنا أن ما تعانيه منطقة الشرق الأوسط من أزمات يتطلب من الأمم المتحدة ، في هذه المرحلة بالذات ، تكثيف الجهود من أجل أن تستعيد قراراتها مصداقيتها وفعاليتها ، سواء أكانت تتعلق بموضوع الشرق الأوسط أم بموضوع النزاع العراقي الإيراني ، حتى تحافظ هذه المنظمة الدولية على هيبتها وكيانها ، كمرجع تلجأ إليه الشعوب والحكومات في الأزمات . ويتبع هذا بالضرورة ضبط وسائل التعامل مع هذه القرارات ، بغية تمكين المجتمع الدولي من تأمين ما هو مطلوب ألا وهو : الأمن والسلام وحق الشعوب في تقرير المصير .

أما في المجال الاقتصادي ، فإننا نعتقد أن عوامل التنمية والتقدم والاستقرار كجزء من خطة للتنمية بعيدة المدى في الوطن العربي تكون باستمرار مرشحة للتعطيل وللتقطع ، إذا لم تكن هذه الخطة والبرامج محاطة بالاستقرار السياسي والأمني ، الذي يؤمن للخطة مواصلة مسيرتها دون تقطع ، ويضمن بالتالي الشروط الملائمة لأن توجه الجهود نحو التغيير المطلوب ، وإيجاد المجتمعات التي يتأمن فيها للإنسان وللمواطن الكرامة المبنية على عنصري المساواة والحرية . ومن هنا يمكن القول إن التعاون يزداد وضوحاً في ضوء دخول العمل الاقتصادي العربي المشترك مرحلة التخطيط القومي الشمولي الذي يتطلب إعداد الخطط والبرامج للمشاريع العربية المشتركة ، التي تعزز

أهداف التكامل وأهداف الأمن والانماء وتقلص الفجوة الانمائية بين أقطار الاسرة العربية . إن جامعة الدول العربية تتطلع الى تعاون وثيق ومشمر مع أجهزة الأمم المتحدة في اختيار المشروعات التكاملية التي تربط بين الاقتصاديات العربية عضويا ، وذلك فضلا عن تقييمها .

بهذه المناسبة نود أن نشير الى التعاون القائم بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الذي يرجع لعدة سنوات ، وقد تجلى هذا التعاون مؤخرا في توقيع اتفاق يتضمن خطة للتنمية الشاملة لتطوير إدارات العمل في الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وقد وقّع الاتفاق السيد الشاذلي القليبي ، الأمين العام للجامعة ، والسيد وليام دريبر المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، عند زيارته الاخيرة للجامعة في تونس في نيسان/ابريل الماضي ، ونأمل أن يدخل الاتفاق في مرحلة التنفيذ قريبا .

أما التعاون على الصعيد الاقليمي للدول العربية ، فهو في تقدم مستمر ، إذ أن البرنامج يبحث الآن في مشروع جديد يسمى بالشبكة العربية للمعلومات ، وهو امتداد لمشروع مركز التوثيق والمعلومات للجامعة العربية الذي ينتهي العمل به في آخر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ .

وفي هذه المناسبة ، أود أن أنتهز الفرصة لأعبر عن ترحيب الجامعة العربية بتعيين السيد الدكتور محمد عبد الله نور مديرا للمكتب العربي والبرامج الاوروبية . والدكتور نور غني عن التعريف في المنطقة العربية وخارجها ، حيث تحمل عدة مسؤوليات عليا على الصعيدين الوطني والدولي ، وكلنا أمل أن خبرته الواسعة وشمول معرفته بمشاكل التنمية في العالم العربي سيكون لهما الاثر الفعال في تنشيط وإنجاح التعاون بين البرنامج والبلدان العربية من ناحية ، والجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة من ناحية أخرى .

في هذا الصدد أود أن أنوه بالتعاون الوثيق والمثمر الذي أنشاه المكتب العربي مع جميع المنظمات العربية المختصة ، وأخص بالذكر منها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ، والاتحاد العربي للحديد والصلب ، والصندوق العربي ، والمنظمة العربية للعلوم الادارية وقد تميز ذلك التعاون بالتشاور الذي قام به المكتب العربي مع كل تلك المنظمات ، الى جانب الامانة العامة للجامعة العربية في تحضير البرنامج الاقليمي للدول العربية الذي سيعرض محتواه على دول الجامعة العربية في اجتماع البرنامج مع ممثلي حكومات الدول العربية المزمع عقده في منتصف آذار/مارس ١٩٨٨ .

إن جامعة الدول العربية كذلك حريصة على دعم التعاون القائم حاليا بين الامانة العامة للجامعة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية المعني بالوحدة السكانية المنشأة في الامانة العامة ، لما لهذه البرامج من فوائد جمة ، تعود على سكان المنطقة واحتياجاتهم ، ومن دعم للعمليات الانمائية بالمنطقة . كما نعرب عن تقديرنا للجهود المشكورة التي تقوم بها الدكتورة نعيمة صادق مديرة المركز .

كما أن جامعة الدول العربية تعزز بالتعاون القائم بينها وبين منظمة اليونيسيف ، الذي تميز بالجدية والمصداقية ، والذي تم خلاله تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج المشتركة . ومن حرم الجامعة على هذا التعاون ، فإن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب قد أكد على أهميته وتوسيع نطاقه ، كما طالب المجلس بزيادة عدد البرامج في المنطقة العربية ، ليشمل تنفيذ برامج مشتركة تخدم الطفل والام ، وتجسيد التوصيات الواردة في ميثاق الطفل العربي . كما نشيد بالتعاون القائم مع منظمة الصحة العالمية في المجالات الصحية المختلفة الهادفة الى دعم البرامج الاقليمية العربية في هذا المجال وفي ميادين حماية البيئة .

ولقد تميزت الفترة المنصرمة التي انقضت بين الدورتين بانتظام التشاور بين المنظمتين على أعلى المستويات وفي مختلف القطاعات ، مما ساعد على تعميق التفاهم والتنسيق بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية والذي مهد الطريق لمزيد من المساعي لخدمة الامن والسلام والعدل في منطقة الشرق الاوسط والخليج .

لا بد أن اختتم كلمتي هذه بالتأكيد على أن أهمية التعاون بين الجامعة العربية والامم المتحدة تبدو جلية من خلال نتائج التطوير الذي يتحقق في مختلف القطاعات ، وخاصة المعنية من بينها بميانة السلم والامن الدوليين ، ولاسيما الامن في منطقة الشرق الاوسط ومنطقة العراق - ايران . إن هذا التعاون المشترك يساهم ، دون شك ، في التوصل الى الاهداف النبيلة التي يسعى ميثاق الامم المتحدة الى تحقيقها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد استمعنا الى آخر متكلم في

المناقشة العامة حول هذا البند . أعطي الكلمة الآن لممثل اسرائيل الذي يرغب في التكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت . وأذكره أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ يحدد تعليق التصويت بمدة عشر دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد نسيم ايزاكروف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة

أخرى يُطلب الى الجمعية العامة اتخاذ قرار بشأن التعاون بين الامم المتحدة والجامعة العربية . ومن المفترض أن يعزز هذا التعاون تحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق

الامم المتحدة . ويرى وفدي أن أنشطة وأغراض الجامعة تتنافى تماما مع الميثاق ومن ثم فإن اسرائيل ستصوت ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.5 . وما فتئت الجامعة العربية طوال سنوات وجودها ترفض أي نهج واقعي أو عملي لحل الصراع العربي الاسرائيلي . وما برح سبب وجود الجامعة العربية يتمثل في الإنكار النشط لوجود دولة اسرائيل وهي دولة ذات سيادة عضو في الامم المتحدة . فهي تتولّى تنسيق ونشر الدعاية المضادة لاسرائيل بغية الحيلولة دون تهيئة أي جو يفضي الى تعزيز التفاهم المتبادل والتفاوض السلمي . وفي حقيقة الامر أن القول بأن الجامعة قد خولت الاهتمام بإدامة الصراع العربي الاسرائيلي الذي أصبح واقعا المبرر الوحيد لوجودها ليس من قبيل الافتراء .

ولهذا السبب فلدى قراءة المرء لمشروع القرار A/42/L.5 لا يمكنه إلا أن يتشكك بالغ الشك في دعوة الجامعة المزعومة لتقوية السلم والامن الدوليين وتعزيز مقاصد ومبادئ الامم المتحدة .

وعلاوة على ذلك ، من المفيد أن نتناول بإيجاز صيغة الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار التي تدعو الى

"تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتملة بقضية فلسطين والحالة في

الشرق الاوسط" . (A/42/L.5 ، الفقرة ٣)

إن مقصد هذه الصياغة متعمد وواضح . ولم تشكل القرارات المتخذة في مناقشات الجمعية العامة بشأن هذه البنود أي أساس حقيقي للتسوية التفاوضية للصراع العربي الاسرائيلي من جانب من يشاركون بنشاط في عملية السلم . وهذه القرارات تتشدد بوضوح بالرغبة في السلم بينما تعزز الذين يرفضون أية مفاوضات مباشرة على أساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وهذا يتفق تماما مع الموقف الرافض الذي تتخذه الجامعة العربية .

بيد أنه ربما لا تكون هناك حاجة الى أية مهارة لاستشفاف النوايا الخبيثة للجامعة . فقد رفضت الجامعة العربية على الفور معاهدة السلم المعقودة بين مصر

واسرائيل ، ولغظت واحدا من أعضائها الرئيسيين لاختياره سبيل السلم وليس سبيل العداء ، وسفك الدماء والحروب . إن الجامعة ستواصل معارضة عملية السلم وستحاول خلق أي تحرك موضوعي باتجاه تعزيز تدابير بناء الثقة في المنطقة . ولا يمكن السماح لها بالنجاح في هذا المسعى .

ولا ريب أن الجامعة ستواصل بذل جهودها كما فعلت في العقود الأربعة الماضية لمحاولة خلق اسرائيل اقتصاديا . وتحت الإشراف المباشر للجامعة العربية حث أعضاؤها على انشاء مكاتب وطنية للمقاطعة . وفي هذه المكاتب أدرجت ١٠ ٠٠٠ شركة دولية على القائمة السوداء لا شيء سوى أنها تحتفظ ببعض أشكال النشاط التجاري مع اسرائيل . ولحسن الحظ أن معظم هذه الشركات لا يرهبها هذا الابتزاز الذي أصبح مع ذلك السمة الوحيدة للجامعة العربية .

وفي الختام ، إن الحرب السياسية والاقتصادية التي تشنها الجامعة العربية على دولة عضو في الأمم المتحدة تشكل انتهاكا صارخا لأبسط المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . ولهذا ، فإن القول بوجوب تخصيص أي من أموال الأمم المتحدة الشحيحة الآن للتعاون مع الجامعة لا سند له . إن هذا التعاون يرقى بالاهداف السلبية للجامعة ويضعف ذات المبادئ التي تقوم الأمم المتحدة عليها وتنهض بوظائفها في إطارها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : تبت الجمعية الآن في مشروع

القرار A/42/L.5 .

وفي هذا الصدد أود أن أبلغ الأعضاء بأن الأمين العام لا يتنبأ بأن تكون لتنفيذ مشروع القرار هذا أية آثار على الميزانية البرنامجية .
نبدأ الآن عملية التصويت . طُلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تمويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
 الأرجنتين ، أستراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
 بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
 بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بورما ،
 بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
 الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
 تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،
 كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،
 كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،
 جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،
 السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ،
 غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ألمانيا
 (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،
 غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
 هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران
 (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ،
 جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
 الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية
 العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ،
 ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
 منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
 بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ،

بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كريستوفر
 ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
 سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، شيشيل ،
 سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري
 لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية)،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية
 المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
 الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ،
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،
 زيمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار A/42/L.5 بأغلبية ١٥٣ صوتا مقابل اثنين (القرار ٥/٤٣)*.

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في تعليق تصويتهم بعد التصويت .

وأذكر الأعضاء أنه وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤ تقتصر البيانات التي يدلى بها تعليلا

للتصويت على عشر دقائق وتلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد بييرينغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم بالنيابة عن الدول الاعضاء الاثنتي عشرة في المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

بعد ذلك أبلغ وفد بوركينا فاسو الامانة العامة بأنه كان ينوي

التصويت مؤيدا .

ولئن صوّتنا نحن جميعاً لصالح القرار المتخذ توا والخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، فإننا نود أن ندلي مرة أخرى ببضعة تعليقات .

لقد واجهت الجمعية العامة على امتداد السنوات القليلة الماضية عدداً متزايداً من القرارات المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات التي تتمتع بمركز المراقب وهو اتجاه سيستمر خلال هذه الدورة . وتدرك الدول الاثنى عشرة مزايا هذا التعاون ، وأصعبها أن تنضم إلى الاعراب عن التأييد والتشجيع لزيادة تطوير هذا التعاون في إطار ميثاق الأمم المتحدة .

ومع ذلك ، تفضل الدول الاثنى عشرة أن تتناول هذه القرارات مسألة التعاون بعبارات تتجنب إدخال عناصر خلافية .

وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/42/L.5 بمفظة خاصة تود الدول الاثنى عشرة أن توجه الانتباه إلى ضرورة تجنب المساس بدور الأمين العام وإلى أن الدول الاثنى عشرة لم تؤيد كل القرارات المشار إليها في تلك الفقرة .

وتطالب الدول الاثنى عشرة أيضاً ، في ضوء القيود المالية الحالية ، ببذل الجهود للحد من تكلفة هذا التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات التي تتمتع بمفظة المراقب .

السيد كيوكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يدرك وفد

اليابان تمام الإدراج الفوائد التي يمكن أن تترتب على التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات التي تتمتع بمركز المراقب . ومادامت اليابان تؤيد التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، فإنها قد صوتت لصالح مشروع القرار A/42/L.5 في مجمله .

ومع ذلك ، نود أن نعرب عن تحفظنا فيما يتعلق بالفقرة ٣ من المنطوق ، التي تشير إلى قرارات الأمم المتحدة التي لم تؤيدها اليابان .

السيد أوكون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : صوتت الولايات المتحدة ضد هذا القرار لأن الفقرة ٣ تطلب إلى الأمين العام أن يحاول تنفيذ قرارات الجمعية العامة السابقة التي صوتت الولايات المتحدة ضدها . والقرارات المذكورة في هذه الفقرة تتعارض مع السياسات الأساسية التي تتخذها حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالشرق الأوسط .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشرف بتعلييل

تصويت بلدان الشمال الخمسة وهي : أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج . وقد صوتت بلدان الشمال لصالح القرار الذي اتخذته الجمعية العامة تسوا ، وفعلت ذلك على أساس أن العناصر ذات الأثر السياسية - وخاصة الفقرة ٣ من المنطوق - لا صلة لها بالموضوع ومن ثم لن تؤثر على موقف بلدان الشمال من المسألة الموضوعية المشار إليها .

الآنسة غيسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت كندا

تأييدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/42/L.5 - كما حدث في الماضي - ومع ذلك يود وفدنا أن يسجل مرة أخرى أن لدينا تحفظات معينة بالنسبة للفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار هذا ، لأننا لم نؤيد في الماضي جميع القرارات المشار إليها في هذه الفقرة .

السيدة ويلبرغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤيد وفد

بلادي تشجيع التعاون بين هذه المنظمة وجامعة الدول العربية . ولهذا صوتنا لصالح القرار الذي اتخذ منذ قليل .

ولدينا تحفظات بالنسبة لبعض جوانب القرار ، وخصوصا ما ورد في الفقرة ٣ من المنطوق . وأود أن أسجل أن تصويتنا لا يعني أي تغيير في موقفنا المتخذ إزاء أمور لا علاقة لها بهذا القرار .

السيد أوكللي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مافتئت

استراليا مؤيدا قويا لاجهزة التعاون الاقليمية وللتعاون بين هذ الهيئات والامم المتحدة . ويبعث تقرير الامين العام المعروض علينا على الارتياح . ولهذا صوتت استراليا تصويتا ايجابيا على هذا القرار .

ويود وفد بلادي أن يسجل ، مع ذلك ، أنه واجه صعوبة مرة أخرى هذا العام فسي قبول صياغة الفقرة الثالثة من منطوق مشروع القرار الذي صوتنا عليه توا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : طلب مراقب جامعة الدول العربية

الكلمة لممارسة حقه في الرد . وأعطيه الكلمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) الصادر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اعتقد أن التصويت بأغلبية ١٥٣ ضد ٢ ، في حد ذاته ، رد قاطع على طنطنة ممثل إسرائيل عن الجامعة العربية . وقبل أن أرد بإيجاز على تفسيراته المظلمة ، أود أن أعبر عن أسفي العميق ، ودهشتي البالغة للتصويت السلبي للولايات المتحدة التي رحبت ، في العامين الماضيين ، عن طريق رئيس الولايات المتحدة نفسه ، بجهود الجامعة العربية في كثير من بياناته أثناء زيارة وفد الجامعة العربية للبيت الأبيض ، ووزارة الخارجية . واعتقد أن التفسير الذي قدمته الولايات المتحدة يدخل في إطار التحفظ أكثر من أن يكون تصويتا سلبيا ، وهو ما نعتبره ، نحن في الجامعة العربية ، شيئا يدعو إلى الأسف .

وفيما يخص الموقف الاسرائيلي ، فالوزن الادبي للتصويت أكثر من تعويض عن حملة التشويه التي حاول الوفد الاسرائيلي شنها .

دعوني أوضح في جلاء تام أن مبرر وجود جامعة الدول العربية ليس استمرار النزاع العربي الاسرائيلي . فكما أوضحت في بياني . انطلاقا من تأييدنا للخيار السلمي المتمثل في قرارات قمة الدول العربية في فاس ، مازلنا نرى أن أفضل ما يحقق مصلحتنا هو عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، على أن المؤتمر يشكل تشكيلا سليما ، لا أن يشكل ليصبح منبرا مظهريا كما قال السيد بيريز في كلمته هنا . فهو مؤتمر ينبغي أن يشكل تشكيلا جادا . وهذا يوضح التزاما من جانب الجامعة العربية بالسلام العادل ، لا خوعا سلبيا للاحتلال الاسرائيلي وسياسات اسرائيل التوسعية .

لا زلنا على رأينا ، ابتداء من مؤتمر فاس حتى الآن ، أننا نعتقد أن عمودي السلام في الشرق الأوسط ، اللذين أيدهما الأمم المتحدة ، وصدقت عليهما ، هما حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وجلاء القوات الاسرائيلية من كل الأراضي المحتلة ، وحق منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي عضو كامل العضوية في الجامعة العربية ، في أن تشارك في كل أوجه تسوية النزاع العربي الاسرائيلي عملا على التوصل إلى سلام عادل وشامل .

وفيما يتعلق بمبرر وجود جامعة الدول العربية ، فالجامعة منظمة اقليمية وقومية ، يربط بين اعضائها - باعتبارها دولا ذات سيادة في العالم العربي - رباط

الوحدة القومية ، ووحدة المصير الوطني . كما يربط بيننا ايضا الهدف القوي المشترك للأمة العربية ، وهو أن نحرر أرضنا ، وشعبنا وخاصة في فلسطين ، وأن نطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة ، ومن لبنان خاصة ، ومن الضفة الغربية وغزة ، والقدس ، ومرتفعات الجولان السورية . ونعتقد أنه من مصلحة الشعب العربي ، أن نحمي أنفسنا ، وأن ندخل امتنا - من خلال التنمية والتحول ، في إطار الجامعة العربية ومن خلال القرن العشرين قبل أن ينتهي ذلك القرن ، لأننا نؤمن أن التنمية والعدالة لكل فرد في العالم العربي بأسره هي الاهداف القصوى للجامعة العربية .

فنحن أناس لا يتسلط على عقولنا وسواس النضال ، لكننا سنواصل الكفاح حتى يفارق وسواس الهيمنة الامبريالية ذهن اسرائيل ويزول .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : والآن أعطي الكلمة لممثل

اسرائيل لممارسة حق الرد .

السيد ايزاغاروف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل

التكلم تعليلا للتصويت ، راودني خاطر بأن التحدث بشيء من الإطالة عن منظمة كالجامعة العربية قد يضيء عليها شرفا لا تحوزه . ولذلك فلا أود أن أضعف من هذا الخاطر بشأن أدخل في جدل فارغ مع ممثل الجامعة العربية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : بهذا تختتم الجمعية النظر في

البند ٢٢ من جدول الأعمال .

البند ١٥ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية

(١) انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : الآن سوف تبدأ الجمعية العامة

في انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن للحلول محل الأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم في المجلس في الحادي والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

والدول الخمس التي ستنتهي مدة عضويتها هي : الامارات العربية المتحدة وبلغاريا وغانا و فنزويلا و الكونغو . ولا يجوز إعادة انتخاب هذه الدول ، ولذلك لن تظهر اسماؤها على بطاقات الاقتراع .

وبالاضافة الى الاعضاء الخمسة الدائمين ، سيضم مجلس الامن عام ١٩٨٨ الدول التالية : الأرجنتين ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وايطاليا ، وزامبيا واليابان . ولذلك فلن تظهر اسماء هذه الدول على بطاقات الاقتراع .

ومن بين الاعضاء غير الدائمين الخمسة الباقين في عام ١٩٨٨ ، ستكون دولتان من افريقيا وآسيا ، ودولة من امريكا اللاتينية ، ودولتان من اوروبا الغربية ودول اخرى .

ومن هنا ، وطبقا للفقرة الثالثة من القرار ١٩٩١/٢ الف (د - ١٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ ، فإن الدول الخمس غير الدائمة العضوية ينبغي انتخابها وفقا للنمط التالي : ثلاث من افريقيا وآسيا ، وواحدة من اوروبا الشرقية ، وواحدة من امريكا اللاتينية ، وتأخذ بطاقات الاقتراع هذا النمط في الاعتبار .

ووفقا للممارسات المعمول بها ، فهناك تفاهم مفاده أنه من الدول الثلاث المقرر انتخابها من افريقيا وآسيا ينبغي أن تكون اثنتان من افريقيا ، وواحدة من آسيا .

وأود أن أبلغ الجمعية بأن العدد المطلوب من المرشحين الذين يحصلون على أكبر عدد من الاصوات أو الاغلبية المطلوبة ، سوف يعلن انتخابهم ، كما هو منصوص عليه في المادة ٨٣ من النظام الداخلي . وفي حالة تساوي الاصوات بالنسبة للمقعد الاخير سيجرى اقتراع مفيد يقتصر على المرشحين اللذين حصلوا على عدد متساو من الاصوات .

إذا لم يكن هناك أي اعتراض فإنني سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء.

تقرر ذلك .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الروسية) : بمقتضى المادة ٩٢ من النظام

الداخلي ، ستجرى الانتخابات بالاقتراع السري ولن تكون هناك ترشيحات . ويجري حاليا توزيع بطاقات الاقتراع . وأرجو من أعضاء الجمعية العامة ألا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع وأن يدونوا أسماء الدول الخمس التي يودون التصويت لصالحها . وكما ذكرت آنفا ينبغي ألا ترد في بطاقات الاقتراع أسماء الأعضاء الخمسة الدائمين أو الأعضاء الخمسة غير الدائمين الذين انتهت فترة عضويتهم أو الدول الخمس غير الدائمة العضوية والباقية لعام ١٩٧٨ . وأي بطاقة تتضمن أكثر من خمسة أسماء ستعتبر لاغية .

بناء على دعوة الرئيس تولى السيد بلاتيس (اليونان) والسيد بوداي (هنغاريا)

والسيد فنكاتارامياه (الهند) والسيد ماكبارنيت (ترينداد وتوباغو) فرز الأصوات .

أجرى التصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ١٦/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٧/٤٥ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : نتيجة التصويت على انتخاب خمسة

أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٥٨

عدد البطاقات الباطلة : صفر

عدد البطاقات المحيطة : ١٥٨

الممتنعون عن التصويت : صفر

عدد الذين أدلوا بأصواتهم : ١٥٨

الغلبية المطلوبة : ١٠٦

عدد الاصوات التي حصل عليها كل من :

١٥١ البرازيل

١٤٦ يوغوسلافيا

١٤٤ نيبال

١٣٣ السنغال

١٠٤ الجزائر

٦١ المغرب

٢ نيجيريا

١ بنن

١ غيانا

١ الهند

١ الجماهيرية العربية الليبية

١ باكستان

١ رومانيا

بالحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة انتخبت الدول التالية أسماؤها أعضاء
غير دائمين في مجلس الأمن لفترة مدتها عامان تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ،
وهي : البرازيل ، ويوغوسلافيا ، ونيبال ، والسنغال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أهنيء الدول التي انتخبت أعضاء
غير دائمين في مجلس الأمن . هناك مقعد واحد يتعين شغله من دول افريقيا وآسيا .
ووفقا للممارسة المتبعة ، فمن المفهوم أنه من بين المقاعد الثلاثة المخصصة لمجموعة
دول آسيا وافريقيا ، يُشغل مقعدان بدولتين من افريقيا ومقعد بدولة من آسيا .
وبالنظر الى أن نيبال والسنغال قد انتخبتا عضوين في مجلس الأمن ، يتعين شغل المقعد
الباقى بدولة من افريقيا . ووفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي ، منجري عملية
إقتراع ثانية مقصورة على الدولتين التاليتين اللتين لم تنتخبا في عملية الاقتراع
السابقة ولكنهما حصلتا على أكبر عدد من الأصوات وهما الجزائر والمغرب .

ستوزع الآن بطاقات الاقتراح . وأرجو من الممثلين أن يكتبوا فيها اسم الدولة التي التي يرغبون في التصويت لصالحها . وإية بطاقات يرد بها اسم أي دولة أخرى غير الجزائر أو المغرب أو تتضمن أكثر من اسم واحد ستعتبر لاغية .

بدعوة من الرئيس تولى السيد بلاتيس (اليونان) والسيد بوداي (هنغاريا)

والسيد فنكاتارامياه (الهند) والسيد ماكبارنيت (ترينيداد وتوباغو) فرز الأصوات .

أجري تصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ١٨/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٨/١٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : نتيجة التصويت كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٥٨

عدد البطاقات الباطلة : صفر

عدد البطاقات الصحيحة : ١٥٨

المتنعون عن التصويت : ٣

عدد الذين أدلوا بأصواتهم : ١٥٥

الأغلبية المطلوبة : ١٠٤

عدد الأصوات التي حصلت عليها كل من :

الجزائر ١١٣

المغرب ٤٢

إن الجزائر ، إذ حصلت على أغلبية الثلثين المطلوبة ، انتخبت عضوا غير دائم

في مجلس الأمن لفترة سنتين تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أهنيء الدول التي أُنْتُخِبَت الآن

أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن وأشكر من قاموا بفرز الأصوات على مساعدتهم .

وبهذا نكون قد اختتمنا نظرننا في البند الفرعي (٢) من البند ١٥ من جدول

الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠